التأليف في مشكل الحديث الشريف

أ. د. نهاد حسوبي صالح
م.د.يسرى شاكر جاسم

الملخص:

يعدّ الحديث الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وثاني أدلّته وأصل من أصوله، لذلك تناوله العلماء شرحاً وتفسيراً مستخرجين ما فيه من فقه وأحكام، واستأثر المشكل من ألفاظه باهتمام العلماء فعنوا بشرح غريبه عناية كبيرة، حتى وصل ما ألّفوه إلى نحو خمسين مصنفاً [١]، وأوّل من ألّف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى اليمني ثم جمع النظر بن شميل (ت٢٠٣) بعده كتاباً أكبر منه ثم قطرب محمد بن المستنير (ت٢٠٦) بعده الأصمعي (ت٢١٦هـ) ثم توالت المصنفات فيه إلى القرن العاشر[٢]، وقد عمد بعضهم إلى الجمع بين غريب الحديث وغريب القران الكريم في مصنفات عرفت بكتب الغربيين أشهرها كتاب الغربيين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ).

ويلاحظ قلّة الدراسات النحوية للحديث الشريف فلا نجد من أعربه أو أعرب جزءاً منه إلا قليلاً من العلماء الذين شرحوا الحديث، وإعرابهم هذا ليس في مؤلف مستقل مختصّ وإنّما مبثوث في كتبهم؛ حتى الذين أفردوا كتباً لإعراب الحديث لم يتناولوه كاملاً وإنّما اقتصروا على ما خالف منه القواعد النحويّة المطّردة فأشكل وغمض إعرابه فحاولوا أن يتأولوه، ويجدوا له تخريجاً يوافق هذه القواعد، على نحو ما سنرى في هذا المبحث.

ويرجع هذا الأمر إلى دعوى منع الاحتجاج بالحديث الشريف بحجّة نقله بالمعنى ،أو أنَّ رواته أعاجم، وما إلى ذلك ممّا يدور بشأن هذا الباب، والخلاف فيه واسع وكلام العلماء فيه كثير[٣]، وليس هذا الأمر من شأننا، فقد تكفل به الباحث أمين عبيد الدليمي في مبحث عنونه بـ (المشكل في الاحتجاج بالحديث

النبوي الشريف)[٤]. فصّل فيه موقف اللغويين والنحويين من الاستشهاد بالحديث، لذا لن نتوسع فيه لأننا لا نقف عند الحديث بوصفه شاهداً وإنّما بوصفه متناً يقع فيه الإشكال ، كما أنّه يبعدنا عن موضوع الدراسة ؛لكن هناك ملاحظة جديرة بالذكر نبّه عليها الدكتور خليل بنيان ،إذ استغرب من أن تمثل ألفاظه معيناً ثراً نهل منه المؤلفون، في حين استبعدوا تراكيبه نظراً لعدم موافقة قسم منها لقواعدهم المطّردة كما أنّهم وجّهوا بعضاً منها واستدلّوا له بالقران الكريم والشعر المعتبر، فكيف يكون ذلك[٥]؟.

ولنعد إلى موضوعنا التأليف في مشكل الحديث الشريف ونظراً لما قدّمناه من العناية بغريب ألفاظه تعدّ كتب الغريب القسيم المناصف إن لم يكن الغالب في التأليف في مشكل الحديث لما بيّنّاه من علاقة الغريب بالمشكل وكونه أوّل مراتب الإشكال لتعلقه بدلالة الألفاظ إلا أنّ عنونته بالغريب لا تدخله دراستنا هذه لما اعتمدته من معيار معين.

وكنا قد وقفنا عند عرضنا للمصطلحات التي ارتبطت بالمشكل في التمهيد على مصطلح (مُخْتِلف الحديث) بكسر اللام. ووضحنا أن القصد منه الأحاديث المتعارضة في المعنى فيما بينها أو بينها وبين آيات الذكر الحكيم وقد سمّى بعضهم مؤلفاتهم في هذا الموضوع بـ (المشكل) نحو (مشكل الاثار) للطحاوي ،و(مشكل الحديث) لابن فورك، و(كشف المشكل من حديث الصحيحين)، لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ومثل هذه المؤلفات لا نجد المباحث اللغوية واضحة فيها، وإنّما إشارات بسيطة فيما يتكلفه المعنى أو يتطلبه هدفها، لذا فقد استثيناها من موضوع البحث، واقتصرنا على ما كانت فيه المادة اللغوية جديرة بالدراسة بحسب وجهة نظرنا.

لذا فإن الدراسة في هذا المبحث ستقتصر على ثلاثة مؤلفات هي:

١- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث.

٢- المُفهم لما أشكل من تلخيص مسلم.

٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي[٦]: لأبي البقاء العكبري.**

صرّح العكبري في مقدّمته بباعثه على تأليف كتابه ،إذ قال: ((فإن جماعة التمسوا مني أن أملى مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث وأنَّ بعض الرواة قد يخطئ فيها والنبي وأصحابه بريئون من اللحن فأجبتهم إلى ذلك))[٧].

إذن سبب تأليف الكتاب هو إزالة الإشكال الواقع في إعراب بعض ألفاظ الحديث استجابة لطلب جماعة من طلبة الحديث فالباعث تعليمي، ومعروف أنَّ أهل العلم هم من يهمهم معرفة الإعراب، ويظهر لنا سبب آخر وهو تبرئة الرسول وصحبه من اللحن ونسبته إلى الرواة ٠

فقد عمد العكبري إلى كلِّ إعراب غامض أو مخالف ظاهراً لقواعد النحويين ليوضّحه أو يوجّهه بما يتناسب وهذه القواعد ما استطاع إلى ذلك سبيلاً فإن لم يجد لهذا اللفظ تأويلاً أو توجيهاً [٨] إعرابياً يتّفق وقواعد العربية عزا الأمر إلى خطأ الرواة ولحنهم٠

وقد عاب عليه الدكتور سلمان القضاة هذا قائلاً: ((كان شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين، متعبداً آراءهم دائراً في فلكهم، ما أن يعارض رأي البصريين حتى يعتمد على رأي الكوفيين، وما أن يضعِّف رأي الكوفيين حتى يلتزم رأي البصريين، ولذا نراه يُخضِع الأحاديث للقواعد النحويّة المفردة ويُقلِبها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فإنْ استقامت على أحدها رضي به، وإن لم تستقم رمى الرواية بالخطأ ، أو أتهم الراوي بالسهو أو ألصق به تهمة اللحن))[٩].

وواضح أنّه إنّما فعل ذلك تنزيهاً لرسول الله وصحبه من الخطأ واللّحن كما أن العكبري كان أوّل من خاض في هذا المضمار وحاز كتابه الريادة في ميدان إعراب الحديث، وهو ميدان خطير ومضمار لا يقتحمه إلا عالم كبير، لما أشرت اليه آنفاً ممّا دار حوله من أنّه ربّما نقل بالمعنى فلم يكن من كلامه 6 ،ثم

البحث في صحّة النقل والثقة بالراوي ،وما إلى ذلك ممّا دفعه للتشكيك بالرواة ، وقد كان العكبري أهلاً لذلك وهو الذي ألّف قبله كتابه (التبيان في إعراب القران).

ونظراً لهدف العكبري من تأليف كتابه وما احتوى عليه الكتاب يمكن عدّه من الكتب التي عرضت للمشكل الخاص؛ المشكل الذي يعنى به أهل العلم المختص وهو ما يتعلق بالإعراب. لذلك فلا غرو أنْ نجد مسائله تعلقت بمخالفة قواعد الإعراب ولم يتعرض لغيرها ممّا يتعلق بالمعنى سواء كان معنى اللفظ أو المعنى العام، وبذلك يكون تصنيفه في الضرب الرابع الذي عرض له الدكتور عبد الكريم شديد ويلحق بهذا كتاب القيسي (مشكل اعراب القران) .

واعتمد العكبري كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي في مادته الحديثية، فتناول الأحاديث مرتبة على مسانيد الصحابة بحسب حروف المعجم على نحو ما وضّح في مقدّمته لذا نراه يبتدئ ((بحرف الهمزة وأحاديث أُبي بن كعب إلى آخر مسانيد الرجال، ثم انتقل إلى مسانيد النساء مرتّبة على الحروف أيضاً مبتدئاً بحديثه أسماء بنت أبي بكر))[١٠].

أمّا طرحه الإشكال فهو يتناول الألفاظ المشكلة في الأحاديث الشريفة ((ويذكر الوجوه النحويّة التي يمكن أنْ تُعرب بها، مستشهداً على ذلك بالقرآن الكريم والشعر وآراء النحاة وكان يتعرض أحياناً لبعض المسائل اللغوية))[١١].

يبدأ العكبري بعرض الحديث الشريف ثم يشرع ببيان ما يشكل من ألفاظه ويبيّن الوجه الصحيح فيها، فيعرب الحديث كاملاً في بعض الأحيان نحو ما جاء في رواية أحمد من حديث أبي قوله ((شاهد فلان؟)) [١٢]،اذ قال ((يريد الهمزة فحذفها للعلم بها وهو مرفوع بأنّه خبر مقدّم و((فلان)) مبتدأ ويجوز أنْ يكون شاهد مبتدأ؛ لأنّ همزة الاستفهام فيه مرادة، ولو ظهرت لكان مبتدأ البتة وفلان فاعل سدّ مسدّ الخبر))[١٣].

لكنَّ الغالب الاقتصار على ما أشكل فيعمد إلى تأويله وبيانه ؛من ذلك توجيه (عيوناً) في حديث حبان بن بح الصداري: ((فجعل النبي 6 أصابع في الاناء فانفجرت عيوناً)) [١٤] ،إذ قال ((عيوناً تمييز، وأصله فانفجرت عيون الماء

وهو مثل قولهم تصبب زيد عرقاً ويجوز أنْ يكون المعنى: فصار الإناء عيوناً))[١٥].

وقد ينصّ عليه بلفظ (إشكال) في بعض المواضع، منها ما جاء في حديثه 6 عن الدجال، إذ قال ((معه نهران يجريان فإمّا أدركنَّ واحدٌ منكم))[١٦] فقال العكبري: ((وأمّا قوله (أدركنَّ) بالنون فهكذا وقع في هذه الرواية، وقد روى بطريق آخر، فمن أَدرك ذلك، فيدلّ هذا أنْ أدرك لفظه لفظ الماضي، ومعناه المستقبل والإشكال في إلحاق النون لفظ الماضي؛ لأنَّ حكمها أنْ تلحق بالمستقبل))[١٧].

أمّا حلّه الإشكال فقد أشرنا في باعثه على التأليف إلى محاولته لإخضاع الأحاديث إلى القواعد النحويّة المقررة وتقليبها على الوجوه الممكنة والتأويلات المحتملة تنزيهاً لكلام أفصح العرب 6 وصحابته من الخطأ واللّحن لذا نراه يلجأ إلى التأويل مرّة حلاًّ لما غمض إعرابه في بعض الأحاديث من ذلك مجيء (آل) منصوبة على الرغم من أنَّ الظاهر أنّها واقعة خبر لـ (إن) والقاعدة فيها أن تكون مرفوعة، لذا يؤلها العكبري على النصب بإضمار (أعني) أو (أخصّ) فتكون منصوبة على الاختصاص وذلك في حديثه 6: ((إنّا آل محمد لا تحلّ لنا الصدقة))[١٨]

إذ قال: ((آل منصوب بإضمار أعني، أو أخصّ وليس بمرفوع على أنّه خبر (إنّ)؛ لأنّ ذلك معلوم لا يحتاج إلى ذكره وخبر إنّ: لا تحلّ لنا الصدقة))[١٩]

والاختصاص من الأساليب العربية التي استوفى العلماء دراستها ويشبه النداء إلا أنّه ليس هناك منادى وإنّما هو من قبيل تعظيم النفس[٢٠] ،ويكون الاسم فيه منصوباً وجوباً على إضمار فعل وفاعله وتقديره بـ(أخص) أو (أعني) والمخصوص أربعة أنواع: أحدها المضاف، ويكون إمّا مضاف إلى علم على نحو ما في الحديث المذكور آنفاً ، أو مضافاً إلى ما فيه ألف ولام نحو ((نحن معشر الصعاليك لا قوة بنا على المروءة))[٢١] .

ولجأ إلى ذكر كل الآراء المحتملة في توجيه الحديث في طريق ثان لحل الإشكال من ذلك ما جاء في حديثه 6: ((ما من شيء يصيب المؤمن حتى الشوكة تصيبه إلا كتب له بها حسنة))[٢٢]

إذ قال: ((يجوز (الشوكة) بالجر بمعنى: إلى، أي: لو انتهى ذلك إلى الشوكة وبالنصب على تقدير: بحد الشوكة، ومع الشوكة، وبالرفع وفيه وجهان: أحدهما: هو معطوف على الضمير في يصيب والثاني: هو مبتدأ أي: حتى الشوكة تشوكه))[٢٣].

ويعود هذا الإشكال إلى وجود (حتى) في الحديث ذلك إنّها تستعمل على ثلاثة أوجه ذكرها ابن هشام هي:

((أحدها: أن تكون حرفاً جاراً بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل...

الثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو...

الثالث: أن تكون حرف ابتداء، أي حرفاً تبتدأ بعدها الجمل، أي تستأنف فيدخل على الجمل الاسمية))[٢٤].

أمّا ما لم يخضع للقواعد ولا يمكن إيجاد توجيه مناسب له فيرجعه إلى خطأ الراوي على نحو ما أشرنا آنفاً، ومنه حديثه 6: ((إنّما بنو هاشم وبنو المطلب شيئاً واحداً))[٢٥].

إذ قال: ((هكذا في الرواية بالنصب وهو خطأ من الراوي، والوجه: الرفع على أنه خبر بنو وليس هنا خبر غيره))[٢٦].

وأخرجه البخاري بلفظ ((إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد))[٢٧] . وابن ماجه (ت٢٧٥هـ) بلفظ ((إنما أرى بني هاشم وبني المطلب شيئاً واحداً))[٢٨].

وفي هذه الأحوال تكون وجهة نظر العكبري صحيحة إلى حد كبير نظراً لاختلاف الرواية في المواضع الثلاثة بمعنى أن الرواية التي اعتمدها العكبري ربما كانت خاطئة، لاسيما أن رواية (جامع المسانيد) بالرفع [٢٩] .

وعلى الرغم من أن الطابع العام للكتاب يدور حول المشكلات الإعرابية إلا أنه لم يخلُ من بعض المشكلات اللغوية ، من ذلك التنبيه على الإعلال الحاصل في صيغة الجمع (آجر) من حديث الربيع بن معوذ بنت عفراء ((أتيت النبي 6 بقناع فيه رطب وأجرٍ زغب))[٣٠]

إذ قال: ((الصواب الذي لا يعدل عنه أن يروي (أجر) بكسر الراء؛ لأنه جمع جرو، وهو الصغير من القثاء والرمان ونحوهما وجمعه أُجر، مثل (دلو وأدل) ، وحقو وأحق، وكان الأصل فيه أجْرَوٌ مثل فَلْس وافلُسٌ، فأبدلت الضمة كسرة فانقلبت الواو ياء فراراً من الواو بعد الضمة)) [٣١].

كما نبّه على اللغات الواقعة في بعض الألفاظ نحو (يُملّ) في ما نقله من رواية أحمد رضي الله عنه في جمع القران ((إنه كان يُملّ عليهم القران))[٣٢]

فقد نقل رأي شيخه في أن (يُمل) بضم الياء لا غير، وأن ماضيه أمَلّ وفيه لغة أخرى أمْلى يُمْلِي مستشهداً بقوله تعالى:﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[الفرقان من الآية٥][٣٣].

وكانت الغلبة في الشواهد التي استعان بها العكبري لإثبات صحة توجيهه للآيات القرآنية ومن بعدها الأبيات الشعرية، وقد اجتمعا في مواضع متعددة، منها:

ما جاء في حديث رسول الله 6 ((من كُنَّ له ثلاثُ بناتٍ))[٣٤].

إذ استشهد لجواز وقوع البدل من الضمير الرفع [٣٥]، بقوله تعالى: ﴿فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[المائدة من الآية ٤٧١] وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الانبياء من الآية ٣] وقول أمية بن أبي الصلت[٣٦]:

يلومنني في اشتراءِ النخيـ لِ قومي وكلُّهم ألوم

وقول الفرزدق [٣٧]:

ولكن ديافيّ أبوهُ وأمُّهُ بحوران يَعْصُرنَ السَّليط أَقاربه

وهذه لغة (اكلوني البراغيث) كما يسميها النحويون والتي حاولوا إنكارها أو تضعيفها بوسائل شتى على الرغم من وضوحها في كلام العرب.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم [٣٨]: لضياء الدين أبي العباس الأنصاري الأندلسي القرطبي المالكي (ت٦٥٦هـ)[٣٩].

ذكر القرطبي باعثه على التأليف وهو شرح ما أشكل من تلخيصه لكتاب مسلم فقد ألّف كتاباً عنوانه (تلخيص صحيح الإمام مسلم) وهو يشرح مشكلاته في كتابه (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) ،إذ قال: ((فلما حصل من تلخيص كتاب مسلم وترتيبه المأمول، وسهل إلى حفظه وتحصيله الوصول، رأينا أنْ نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبيل إليه على الباحثين؛ بشرح غريبه والتنبيه على نكت من إعرابه، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه، وإيضاح مشكلاته حسب تبويبه وعلى مساق ترتيبه فنجمع فيه ما سمعناه من مشايخنا، أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا، أو تفضل الكريم الوهاب بفهمه علينا على طريق الاختصار، ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار، حرصاً على التقريب والتسهيل وعوناً على التفهم والتحصيل، وسميته بـ: المفهم...))[٤٠].

ويهدف بهذا الشرح إلى تقريب صحيح مسلم لمن أراد حفظه وتيسيره لمن أراد التفقّه فيه، ويفهم قصده من المشكل هنا هو الغريب الغامض والإعراب الدقيق الذي يحتاج إلى تأويل، فقد اعتنى عناية فائقة بدلالة الألفاظ اللغوية، واعتنى بعلاماتها الإعرابية، وموقعها الإعرابي، وبذلك فإنّ القرطبي يجمع في كتابه بين المشكل المتعلق باللفظ والمشكل المتعلق بالإعراب، وكتابه عام تناول أكثر الجوانب التي من الممكن أنْ يقع فيها الإشكال، فهو يفترق عن كتاب العكبري بهذه العمومية، إلا أنّ المتأمّل فيه يرى أنّ الجانب الإعرابي لا يوازي الجانب اللغوي، ويرجع هذا إلى ما ذهبنا إليه في بداية المبحث من أنّ العناية بمشكل اللفظ في الحديث النبوي كان أكبر من الإعراب.

واتّبع القرطبي ترتيب صحيح مسلم في كتابه (التلخيص) ومن ثم في شرح مشكلاته في كتابه (المفهم لما أشكل تلخيص كتاب مسلم)، ويبدأ غالباً بضبط

الألفاظ الغريبة ثم يستعرض أقوال علماء اللغة في شرحها وإعرابها ويشير إلى الأرجح منها،مستدلاً عليها بالآيات القرآنية، ومستشهداً بالشعر العربي والأمثال والحكم، ولم يخالف صحيح مسلم إلا في نقل بعض الأحاديث من أماكنها، وإيرادها في المكان الأكثر ملاءمة مع موضوعها، كنقل كتاب الجهاد من مكانه ووضعه بعد الحج ،وتجاوز عن بعض الأبواب في التلخيص ،ولم يتعرض لشرح شيء منها وربّما كان ذلك لأنّه لم يجد فيها إشكالاً يحتاج إلى شرح [٤١]، وفي بعض الأحيان تدخل عليه بعض الألفاظ من صحيح البخاري [٤٢]،وارجع المحقق سبب الاستقصاء هذا إلى توارد حفظه في أثناء التأليف.

إذن يقوم عرضه الإشكال على تتبع ألفاظ الحديث، وإيضاح المشكل منها سواء أكان الإشكال في دلالة اللفظ أم في اشتقاقه أم في إعرابه، وهو يستطرد في بعض المواضع ويفصّل القول فيه من ذلك ما جاء في دلالة الألفاظ الإسلامية في حديث رسول الله 6: ((الإسلام أنْ تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت أنْ استطعت إليه سبيلاً))[٤٣]، إذ وضح الدلالة اللغوية لكل من (الإسلام) والصلاة، والصوم، والحج، وربطها بدلالتها الاسلامية مبيّناً تخصيصها بعد أنْ كانت عامة مطلقة، فقال: ((الإسلام في اللغة هو الاستسلام والانقياد، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات ١٤]: أي انقدنا وهو في الشرع الانقياد بالأفعال الظاهرة الشرعية...

والإيمان لغة: هو التصديق مطلقاً وفي الشرع التصديق بالقواعد الشرعية كما نبّه عليه النبي 6 في حديث أنس هذا))[٤٤].

ثم استطرد في الحديث عن الخلاف بين الأصوليين بشأن المعنى الجديد فهل يُصيِّر تلك الأسماء موضوعة كالوضع الابتدائي من قبل الشارع أو هي مبتغاة على الوضع الابتدائي والشارع الحكيم إنّما تصرف في شروطها وأحكامها، وتوصل إلى أنّ الشارع ((تصرف في حال هذه الأسماء التي في أصل وضعها

تخصص عاماً كالحال في الإسلام والإيمان، فإنّهما بحكم الوضع يعمان كلّ انقياد وكلّ تصديق، لكن قصرها الشارع على تصديق مخصوص وانقياد مخصوص، وكذلك فعلت العرب في لغتها في الأسماء العرفية، كالدابة فإنّها في الأصل لكلّ ما يدبّ ثم عرفهم خصّصها ببعض ما يدبّ))[٤٥]، فهو يشير إلى الخلاف بين الأصوليين الذين أرادوا التمييز بين المعنى اللغوي والمعنى الإسلامي الشرعي، إذ اختلفوا في وقوع الحقيقة الشرعية فمنع بعضهم استعمال الألفاظ إلا في الحقيقة اللغوية فالمراد من الصلاة المأمور بها في النصوص هو الدعاء ولكن الشارع الكريم أقام أدلّة أخرى على أنّ الدعاء غير الصلاة وإن كان مضموماً إليها.

في حين ذهب جمهور الأصوليين إلى إثبات الحقائق الشرعية، لأنّها لم تستعمل في المعنى اللغوي ولم ينقطع النظر عن حالة الاستعمال بل استعملها الشارع في هذه المعاني لما بينها وبين المعاني اللغوية من العلاقة، فالألفاظ المستعملة في مصطلحات الشرع في الأصل هي مجازات لغوية اشتهرت فصارت حقائق شرعية [٤٦].

وربط بين دلالة اللفظ وزنه في (تدردر) من حديث رسول الله 6: ((آيتهم رجل اسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تُدردر))[٤٧].

إذ قال: ((وتُدردر أي تتحرك وتضطرب قال ابن قتيبة تذهب وتجي وصيغة تفعلل: تنبئ عن التحرك والاضطراب مثل تقلقل وتزلزل وتدهده الحجر))[٤٨].

ووقف عند تصغير(عشية) في حديث جابر بن عبد الله، المروي عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، قال ((سرنا مع رسول الله حتّى إذا كانت عشيشية))[٤٩] منبهاً على أن تصغيرها هذا على غير قياس [٥٠].

ومن الإعراب المشكل الذي احتاج إلى تأويل فوقف عنده القرطبي ما جاء في حديث رسول: ((بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء))[٥١].

إذ قال: ((قوله بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ)) كذا روايته بهمز بدأ وفيه نظر، وذلك أنّ بدأ مهموز متعد إلى مفعول كقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء ١٠٤] وبدأ في الحديث لا يقتضي مفعولاً فظهر الأشكال... ويرتفع الإشكال بأنْ يحمل بدأ الذي في الحديث على (طرأ) فيكون لازماً، كما اتّفق للعرب في كثير من الأفعال يتعدى حملاً على صيغة ولا يتعدى حملاً على أخرى))[٥٢].

ومن تأويلاته أيضاً ما جاء في الحديث المروي: ((عن أنس عن زيد بن ثابت، قال تسحّرنا مع رسول الله 6، ثم قمنا إلى الصلاة، قلت كم كان قدر ما بينهما؟ قال: خمسين آية))[٥٣] إذ كان الإشكال فيه مجيء (خمسين) بالياء لا بالواو لذا احتاجت إلى تأويل فأوّلها بحذف مضاف تقديره (قدر) كأنّه قال (قدر خمسين) فبقي ما بعده مجروراً، إذ قال: ((كذا الرواية بالياء لا بالواو وهو على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه وهو شاذّ لكن سوّغه دلالة السؤال المتقدّم؛ لأنّه لما قال كم قدر ما بينها؟ وقال خمسين كأنه قال قدر خمسين فحذف قدر وبقي ما بعده مخفوضاً على حاله))[٥٤].

وقد توسَّعت مباحثه اللغويّة ويترجّح للناظر المتأمّل فيها أنّ مشكلات الإعراب عنده تعني ما خالف الظاهر من كلام العرب وقواعده فاحتاج إلى تأويل لإيضاحه وبذلك يقترب كثيراً من المشكلات التي عالجها العكبري على نحو متخصّص.

ويعدّ اعتماد القرطبي الشواهد المتنوعة ظاهرة بارزة في كتابه بخلاف ما رأيناه عند العكبري فقد كانت الشواهد القرآنيّة والشعريّة هي المهيمنة على الشرح، ويرجّح هذا في نظري إلى موقف كلّ منهما من السماع، إذ كانت هذه الشواهد عند العكبري وسيلة تؤيد توجيهه للحديث في حين هي عند القرطبي حجّة تؤكّد سلامة وصحّة ما ورد في الحديث، وبينهما فرق، وعلى العموم فقد استعان القرطبي بالشواهد القرآنية والحديثة وكلام العرب شعره ونثره.

وممّا اجتمع فيه الاستشهاد بالقران الكريم والحديث الشريف والبيت الشعري، ما جاء في الحديث ((لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله 6 فسألناه عمّا يقول هؤلاء في القدر))[٥٥] إذ استشهد على إفادة (لو) في الحديث معنى التمني[٥٦]، بقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] .

وقول امرئ القيس [٥٧]:

تجاوزتُ أَحراساً إليها ومعشراً عليَّ حراصاً لو يشرون مقتلي

واستدلّ على مجيئها للتقليل [٥٨]؛ بقول رسول الله 6: ((التمس ولو خاتماً من حديد))[٥٩].

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح [٦٠]: لابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ).

لم يصرّح ابن مالك بباعثه على تأليف كتابه وإنّما اكتفى بالقول: ((هذا كتاب سمّيته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح))[٦١] إلا أنّ محقق الكتاب الدكتور طه محسن وضّح الداعي إلى تأليفه وهو طلب فضلاء المحدثين والحفاظ ((أنْ يوضّح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في كتاب (الجامع الصحيح)لأبي عبد الله البخاري المتوفي سنة ٢٥٦هـ فأجابهم إلى ذلك ووضّحها وصحّحها في أحد وسبعين مجلساً))[٦٢].

واستند في ذلك إلى قول ابن مالك: ((وكان السماع بحضرة جماعة من ألفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام ممّا يحتاج اليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً، والبيان تامّاً إنْ شاء الله تعالى))[٦٣] ،واستنتج المحقق أنّ (شواهد التوضيح) هو الجزء الذي قام يستوفي الكلام فيه على ما يحتاج إلى شاهد ونظير [٦٤].

وأضاف الدكتور طه محسن دافعين آخرين الأوّل: ((تصدي ابن مالك لمناقشة مسائل في الغالب كانت محلّ خلاف بين النحاة، وأنّه رغب في أنْ يسدّ خللاً رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب، أو اطرحوا كثيراً من الشواهد النثريّة الفصيحة، ولاسيما التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه، فلم يكن له بدّ من تصحيح ما ذهبوا إليه منطلقاً من نصوص (البخاري) لما له من احترام وإكبار في نفوس المسلمين))[٦٥].

والثاني: ((أنّ المؤلف حاول أنْ يقرر مسائل نحويّة لم يتسن له أنْ يضمّ أكثرها إلى أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف فأدرجها في هذا المصنف))[٦٦].

ويبدو أنّ الدافع الأوّل الذي نقل عنه ابن مالك الأصل الذي تفرع عنه الآخران ،فقد استنتجهما المحقق من مادة الكتاب في حين كان الهدف الرئيس للمؤلف إجابة طلب فضلاء المتحدثين والحفاظ وهو القائل: ((فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب))[٦٧].

أمّا مفهوم المشكل عند ابن مالك فقد كفانا المحقق أيضا مؤونة البحث فيه، إذ حدّده في ضوء ما عرض في الكتاب من المسائل بأنّه:

((النصّ الوارد على خلاف الاستعمال المطّرد للأسلوب العربي وجاء على وفق ما منعه النحاة، أو حكموا على مثله بالضرورة أو الشذوذ أو لم ينبهوا على وروده في الكلام))[٦٨].

ومنه آخذ على المؤلف شرح بعض الموضوعات غير المخالفة للاستعمال الفصيح، ولا بد من القول: إن المشكل لا يمثل ما خالف طبيعة الاستعمال فقط وإنّما كلّ مابدا غامضاً في نظر المتلقي، وربّما كان ما عرض له المؤلف حلاً لسؤال، أو استشكالاً طلب إليه توضيحه بسبب دقّة في التركيب أو تعقيد في اللفظ خفي على السامع فهمه.

ولنعد إلى مفهوم المشكل ونتبعه بحسب ما حدّده المحقق؛ فمِن مجيء النصّ على ما منعه النحويون ما استدل به ابن مالك من لزوم ذكر الخبر بعد (لــولا) إذا لم يدل عليه الدليل وذلك في حديث النبي 6: ((لولا قومك حديثو عهد بكفر))[٦٩]

إذ قال فيه: ((تضمّن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) أعني قولــه: (لولا قومك حديثو عهد بكفر) وهو ممّا خفي على النحــويين إلا الرمّــاني وابــن الشجري))[٧٠].

وقد منع أكثر النحويين ثبوت الخبر بعد (لولا) قال المبرّد: ((إن الاسم الذي بعد لولا يرتفع بالابتداء وخبره محذوف لما يدلّ عليه، وذلك نحو قولك: لولا عبــد الله لأكرمتك فــ (عبد الله) ارتفع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير لولا عبــد الله بالحضرة أو السبب كذا لأكرمتك))[٧١].

ونقل أبو حيان اختلافهم في هذه المسألة قــائلاً: ((ومــن ذهــب إلــى أنَّ المرفوع بعد (لولا) و (لوما) للامتناع مبتدأ اختلفوا أي في الخبر فقال ابن طراوة: الخبر هو الجواب، وقال الجمهور الخبر المحذوف وجوباً ولا يكون إلا كوناً مطلقاً فإذا قلت: لولا زيد لكان كذا وكذا فالتقدير لولا زيد موجود، وقالوا: إنْ كان كونــا مطلقاً وجب حذفه أو مقيداً ودلّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه أو لا يدلّ وجب إثباته))[٧٢].

وكان ابن مالك قد اختار المذهب الأخير ،إذ ذكر الأقسام الثلاثة وبيّن سبب المنع أو الجواز والوجوب في الحذف أو الإثبات وهذه الأقسام هي [٧٣]:

الأوّل: المخبر عنه بكون مقيّد نحو قولنا: لولا زيد لزارنا عمرو فهذا ممّــا يلزم فيه حذف الخبر.

الثاني: المخبر عنه بكون مقيّد ولا يدرك معناه عند حذفه نحو قولنا: لــولا زيد غائب لم ازرك، فالخبر في هذا القسم واجب الثبوت ومنه الحديث الذي أورده ابن مالك ((لولا قومك...)) .

الثالث: المخبر عنه بكون مقيّد ويدرك معناه عند حذفه نحو قولنا: لولا أخو زيد ينصره لغلب، إذ يجوز اثبات الخبر أو حذفه لعدم اختلال المعنى عند الحذف.

وردّ السيوطي ما ذهب إليه ابن مالك بأنَّ الحديث قد ورد بروايات أخرى بعد أنْ ذكر آراء متعددة في توجيهه تراوحت بين قبوله على مضض وحمله على الشذوذ ،وما وقع في الشعر على الضرورة وبين التسليم بروايته بالمعنى وأنَّه ليس من لفظ النبي 6 (٧٤).

ومما حمل على الضرورة مجيء فعل الشرط مضارعاً وجوابه ماضياً وقد استدل ابن مالك على وقوعه في اللغة بحديثين هما:

قول النبي 6: ((مَن يَقمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً غَفرَ له ما تقدَّم من ذنبه))(٧٥).

وقول عائشة أم المؤمنين(رضي الله عنها): ((إنَّ أبا بكر رجلٌ أسيف، متى يقم مقامك رقَّ))(٧٦).

فقال: ((تضمَّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى، والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح ألفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء))(٧٧).

وممن لا يستحسنه ابن يعيش الذي ذهب إلى أنّه ((لا يحسن عكس هذا الوجه بأنْ يكون الأوّل مضارعاً والثاني ماضياً مبنيّاً نحو قولك إنْ يقم قمت))(٧٨) معللاً ذلك بأنَّ الشرط إذا انجزم فالفعل بعده لازم الجزم لأنّه بجزم الأوّل وترك الثاني تراجع عمّا وضع له الشرط والجزاء له فضلاً عن أنَّ (إنْ) تقتضي مجزومين وعند جزمها للأوّل وترك الثاني صارت بمنزل جازم لا يؤتى له بمجزوم (٧٩).

وممّا خفي على النحويين ولم ينبّهوا عليه استعمال (قط) غير مسبوق بنفي، إذ نبّه على ذلك ابن مالك عند حديثه عن قول حارثة بن وهب ((صلى بنا رسول الله ونحن أكثر ما كنا قط))(٨٠).

إذ قال: ((استعمال (قط) غير مسبوقة بنفي وهو ما خفي على كثير من النحويين لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي، نحو ما فعلت ذلك قط وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي))[٨١].

فالمعروف أنَّ (قط) يستعمل مع النفي وأنَّ نفيه يكون بـ (ما) فيقال ما فعلته قط [٨٢]، وذهب الرضي إلى أنَّ (قط) للوقت الماضي وأنَّه مختصّ بالنفي، لكن يمكن أنْ يستعمل من غير نفي صريح أمّا لفظاً ومعنى ،نحو كنت أراه قط، أي دائماً، أو معنى من غير لفظ الأداة [٨٣]، نحو قول العجاج [٨٤]:

حتّى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذقٍ هل رأيتَ الذئب قط؟

إذ تضمَّن (قط) غير مسبوق بنفي لفظي لكنَّ سبق باستفهام والاستفهام يشبه النفي ويتضمَّن معناه لذلك فالنفي معنوي، فنبَّه ابن مالك على أنَّ (قط) قد تأتي من دون نفي وأنَّ لهذا الحديث نظائر.

ولم يضع ابن مالك منهجاً معيناً لما عرض له من مشكلات، حتَّى أنَّه لم يقتفِ أثر البخاري في (الجامع الصحيح) الذي هو محور البحث ،ولم يخصص لكلِّ موضوع بحثاً مستقلاً يجمع فيه مسائله على وفق ما نجد في الكتب النحويّة ((وإنّما كان يختار حديثاً مشكلاً يشرحه في بحث مستقل أو حديثين، أو ثلاثة وربّما يصطفي عشرة أحاديث من أبواب متفرّقة من (صحيح البخاري) ويدرجها في بحث واحد))[٨٥].

الأمر الذي جعل التفاوت واضحاً بين البحوث في الكتاب من حيث الطول فقد نجد بحثاً في صفحة واحدة درس فيه مسألة واحدة وآخر في ست أو سبع صفحات درس فيه مسائل متعددة قد تصل إلى عشر.

ويقوم منهجه على ذكر الحديث، أو الأحاديث المشكلة التي تحتاج إلى إزالة الأشكال ويصدّرها بقوله: (ومنها)،بعد ذلك يبدأ بذكر ما في الحديث بقوله: (قلت)، وربّما جمع أحاديث عدّة على نحو ما ذكرنا آنفا وكلّ منها يتضمّن موطن إشكال، أو مسألة نحويّة مختلفة عن الحديث الآخر، ولم يتعرض لإعراب حديث بأكمله مثلما كان العكبري يفعل، بل كان يأخذ الموطن الذي يراه مشكلاً، وكان الاختصار

غالباً على مسائل كتابه فلا يكاد يطيل إلا في مسائل يرى أنها غير مستوفاة في كتب أخرى(٨٦).

فهو يقدّم الحديث ثم يعرض لما فيه من إشكال ثم يبدأ بحلّه وقد يتضمّن الحديث أكثر من مشكل واحد، من ذلك ما جاء في قول ورقة بن نوفل(((يا ليتني أكون حيّاً إذ يخرجك قومك) فقال رسول الله 6 ((أو مخرجي هم))(٨٧)، ذكر الحديث ثم انتقل إلى عرض الإشكال الأوّل بقوله: ((قلت: يظنّ أكثر الناس أنَّ (يا) التي تليها (ليت) حرف نداء والمنادى محذوف)) (٨٨) ،ثم أخذ بحلّه مستدلاً له بشواهد متعددة ، بعدها عرض للإشكال الثاني بقوله: ((وأمّا قول النبي 6 (أو مخرجي هم) فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدّم على غيرها من أدوات الاستفهام لأنَّ همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل والعاطف لا يتقدّم عليه جزء ممّا عطف))(٨٩).

ومرّة ينصّ على المشكل نصّاً فيوضّحه من ذلك ما نقله من قول عائشة (رضي الله عنها) ((كان يصلّي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا))(٩٠) إذ قال: ((قلت من روى (نحو من كذا) فلا إشكال في روايته وإنّما الأشكال في رواية من روى (نحواً) بالنصب))(٩١).

أمّا حلّه الإشكال فقد اختلف ابن مالك عن غيره في نقطة جوهريّة ظهرت في كتابه هذا تتمثل في محاولة تطويع القواعد لتجاري النصوص لا العكس كما رأيناه عند من سبقه سواء ممّن عالجوا مشكل القران أم مشكل الحديث بمعنى أنّه حاول الاستشهاد لما ضعّفه النحويون، أو حكموا عليه بالشذوذ أو الضرورة، والانتصار له، فأخضع القواعد للنصوص لا العكس وهذا منهج تفرّد به، وكنا قد أوضحنا في منهج العكبري كيف كان جلّ همّه موافقة النصوص للقواعد العربية تنزيهاً لقائلها من اللّحن، لذا جنح إلى تخطئة الرواة فيما لم يوافق هذه القواعد، في حين سلك ابن مالك طريقاً آخر في إثبات صحّة هذه النصوص وهو الاستدلال بما يعضدها سواء من كلام العزيز الجليل، أو نصوص العرب فقد كان ((متحرراً من

التبعية لآراء السابقين جانحاً إلى التجديد والاجتهاد ميّالاً إلى توسيع آفاق اللغة ومصادر الاستشهاد شديد الاحترام للسماع.... جعل القواعد النحويّة خاضعة لنصوص الأحاديث وجمع الأشباه والنظائر التي تؤيدها القراءات القرآنية ، والأحاديث الأخرى والأشعار والأقوال الفصيحة المأثورة، واستنبط منها قواعده وتجنّب أمر الخوض في التأويلات البعيدة كما فعل العكبري))[٩٢].

ولنرى كيف تعامل العكبري وابن مالك مع حديث واحد وحالة واحدة، فيما جاء من حديثه 6 في قصة جليبيب: فقال: ((لاها الله إذن))[٩٣].

فقد ذهب العكبري إلى تقديره: هذا والله، فأخر ذا، ثم قال: ((ومنهم مَن يقول ها بدل من همزة القسم المبدلة من الواو، وذا مبتدأ والخبر محذوف، أي هذا ما أحلف به وقد روى في الحديث إذن وهو بعيد ويمكن أنْ يوجد له وجه تقديره: لا والله لا أزوجها إذن))[٩٤].

في حين رأى ابن مالك أنّ ((في (لاها الله) شاهداً على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ولا يكون هذا الاستغناء إلا مع الله وفي اللفظ بـ (هاالله) أربعة أوجه:

أحدها: أنْ يقال ها الله بـ(ها) تليها اللام .

والثاني: أنْ يقال ها والله بألف ثابتة قبل اللام وهو شبّه بقولهم (التقت حَلْقتا البطان) بألف ثابتة بين التاء واللام.

والثالث: أنْ يجمع بين ثبوت الألف وقطع همزة (الله)

والرابع: أنْ تحذف الألف وتقطع همزة (الله).

والمعروف في كلام العرب (ها والله ذا) وقد وقع في كلام الحديث (إذن) وليس ببعيد))[٩٥].

إذ قدّره العكبري بالأصل وهو (هذا والله) ونقل توجيهاً آخر بأنْ تكون (ها) مبدلة من همزة القسم المبدلة من الواو ،ويبدو واضحاً فيه تكلّفه لموافقة الحديث للقواعد.

في حين جعل ابن مالك من الحديث شاهداً على جواز الاستغناء عن الواو بالهاء وبذلك يقبله على ما عليه ويستدلّ به أيضاً بينما لجأ العكبري إلى التقدير مسبقاً، وكذلك في الوقت الذي استبعد العكبري أنْ تكون هناك رواية بـ(إذن) وقدّرها بـ (لا والله لا أزوجها إذن) . قبلها ابن مالك ولم يستبعدها.

وتناول العكبري على وجل وقوع المستثنى مرفوعاً والاستثناء تام موجب والأصل فيه أنْ يكون منصوباً وقد ورد في حديثه 6: ((ما للشيطان من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا المتزوّجون أولئك المطهّرون مِن الخنا))[٩٦].

إذ اكتفى بالقول: ((وأمّا قوله (إلا المتزوّجونَّ) فان وقع في هذه الرواية بالرفع والأشبه أنْ يكون منصوباً؛ لأنّه استثناء من غير نفي ووجه الرفع أنْ يكون على الاستئناف والاستثناء المنقطع، أي لكن المتزوّجون مطهّرون))[٩٧].

في حين اتّخذ ابن مالك هذا الحديث وما شابهه نحو ((قول عبد الله بن أبي قتادة ﷺ (احرموا كلّهم إلا أبو قتادة لم يحرم)[٩٨] وقول أبي هريرة ﷺ سمعت رسول الله يقول (كلّ أمتي معافى إلا المجاهرون)[٩٩]))[١٠٠]، اتخذها سبيلاً للتنبيه على وقوعه في كلام العرب كثيراً إلا أنَّ أكثر البصريين المتأخرين أغفلوه، إذ قال: ((ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء))[١٠١] منبّهاً على أنَّ سيبويه قد التفت إليه وذكّر بمثاله، وقد كان سيبويه قد أفرد له باباً تحت عنوان ((هذا باب ما يكون مبتدأ بعد إلا)) قال فيه: ((ومثل ذلك قول العرب؛ والله لا فعلت كذا وكذا إلا حِلٌّ ذلك أنْ أفعل كذا وكذا، فإنَّ أفعل كذا وكذا بمنزلة فعل كذا وكذا وهو مبني على حلّ وحلّ مبتدأ كأنَّه قال ولكن حلٌّ ذلك أن افعل كذا وكذا))[١٠٢].

واستشهد ابن مالك لرأيه بقراءة ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود ٨١][١٠٣] وتأوّل الفرّاء قراءة بعضهم لقوله تعالى ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة من الآية ٢٤٩][١٠٤] ، وبعض الأبيات الشعريّة فضلاً عن أحاديث رسول الله المذكورة آنفاً [١٠٥].

ونظراً لمنهج ابن مالك هذا لا نرى لتعدد الأوجه الإعرابيّة أثراً بارزاً بوصفه حلّاً مِن حلول المشكلات اللغويّة إلا في مواضع محدودة ،منها الأوجه التي احتملها وقوع (دينار) بعد (الألف) في قول رسول الله 6 عن أبي هريرة ﷺ: ((فلما قدم جاءه بالألف دينار))[١٠٦].

إذ قال: ((في وقوع ((دينار بعد الألف)) ثلاثة أوجه:

أحدها، وهو أجودها، أنْ يكون أراد بالألف ألف دينار، على إبدال (ألف) المضاف من المعرف بالألف واللام، ثم حذف المضاف وهو البدل؛ لدلالة المبدل عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر...

الوجه الثاني أنْ يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا﴾ [النور ٣١] ثم حُذفت اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ كما كتب﴿الدَّارَ الْآخِرَةَ﴾ [الأنعام ٣٢] في الأنعام على صورة ((ولدار الآخرة))

الوجه الثالث: أنْ يكون الألف، مضافاً إلى (دينار) والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الاضافة)) [١٠٧] .

وضمّ كتاب ابن مالك بعض المشكلات اللغوية الأخرى إلا أنّها قليلة جداً إذا ما قوبلت بما عالجه من مشكلات الإعراب، من ذلك إشارته إلى تعدد اللهجات في لام الأمر عند حديثه عن قول النبي: ((قوموا فلأصلّ لكم))[١٠٨].

إذ قال: ((واللام عند حذف الياء لام أمر ويجوز فتحها على لغة سُلَيم وتسكينها بعد ألفاء والواو وثم على لغة قريش، وحذف الياء علامة الجزم)) [١٠٩].

ومنها أيضاً توجيهه لقول رسول الله: ((ولكن خوة الإسلام))[١١٠] .

إذ قال فيه ((الأصل (ولكن أُخوة الإسلام) فنقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة، فصار (ولكنْ خُوّة الإسلام) فعرض بعد ذلك استثقال ضمة بين كسرة وضمة فسكن النون تخفيفاً فصار (ولكنْ خُوة الإسلام) وسكون النون بعد هذا العمل غير سكونه الأصلي))[١١١] .

ننتهي في هذا المبحث إلى أنّ العكبري وابن مالك ،إن سلمنا بما استنتجه محقق كتابه قد اتّفقا على الباعث التعليمي في التأليف الذي يتمثل بالاستجابة لطلب مجموعة من المتعلمين والتماسهم تفسيراً لبعض المشكلات الإعرابيّة الواردة في الحديث الشريف وإنْ كان للعكبري هدف آخر وهو تبرئة الرسول 6 من الخطأ واللحن ، كما أنَّهما اشتركا في مفهوم المشكل الذي سيقفان عليه إلا وهو مخالفة القواعد المطّردة التي وضعها النحويون لكلام العرب.

وافترق عنهما القرطبي في باعث التأليف ومفهوم المشكل، فقد كان باعثه شخصياً يهدف إلى حلِّ ما قد يشكل من أحاديث احتواها كتابه (تلخيص صحيح مسلم)، ومفهومه عام يشمل كلّ ما قد يغمض في اللفظ أو التركيب ويبدأ من غرابة الألفاظ ويمرّ باشتقاقها وأوزانها وينتهي إلى ما خالف منها القواعد العامة أو المطّردة كما أسلفنا .

أمّا سبل طرح الإشكال فلم تتباين كثيراً بينهم، إذ اتّفقوا على تقديم الحديث وشرح ما يقع فيه، كما اتّفق العكبري وابن مالك في النصّ على بعض المواضع نصّاً.

ولا مجال للموازنة في سبل حلّ الإشكال بين العكبري وابن مالك وبين القرطبي لاختلاف المفهوم فيما بينهم، لكنَّ ذلك يمكن بين العكبري وابن مالك لاشتراكهما في المفهوم ،وقد وضّحنا موقف كلّ منهما من مواضع اشتركا في عرضها، وتبين أن العكبري كان أكثر ميلاً لتطويع النصوص لقواعد النحويين والسير على طرقها، وقد حاول ذلك جاهداً حتّى أنّه نسب ما لم يطاوعها إلى خطأ الرواة أو سهو الكتاب، في حين كان ابن مالك أكثر شجاعة في إخضاع القواعد لتلك النصوص ،ومحاولة إثبات صحّتها وتأييدها بالشواهد.

أمّا القرطبي فقد كانت سبله أكثر يسراً نظراً لهدفه وطموحه إلى حلِّ كلَّ ما قد يغمض ويشكل ممّا عرض له من أحاديث، وعلى الرغم من ذلك فقد اشترك الثلاثة في اللجوء إلى التأويل في غالب ما عرضوا له من مشكلات الإعراب،

ورأينا أنّ لتعدد الأوجه الإعرابيّة نصيباً فيما عرضوه إلا أنّه نسبيٌ إذا ما قوبل بالتأويل.

---

(١) النحويون والحديث الشريف ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه ٦٢.

(٣) ينظر: تفصيل هذا الباب في الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه -٧٦٦٢ والحديث النبوي في النحو العربي ١٠٤- ١٠٥ والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية ٣٧٥-٤٥٢.

(٤) ينظر: المشكل في العربية ١٦٧- ١٨٢ .

(٥) ينظر: النحويون والحديث ٦٥ و ٦٧.

(٦) حقّقه بهذا العنوان وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عبد الحميد هنداوي وصدر عن مؤسسة المختار للنشر والتوزيع في القاهرة سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، وهو مطبوع تحت عنوان (إعراب الحديث النبوي)، حققه الدكتور حسن موسى الشاعر وصدر عن مطبعة المنارة للنشر والتوزيع في جدة سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م والعنوان الاول أكثر ترجيحاً لاشارة المؤلف إليه في المقدمة كما هو واضح في المتن، والكتاب مختصر وعنونته بإعراب الحديث أعم من أن تشمل مادته إلا أنه أكثر شهرة .

(٧) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٥.

(٨) يفرّق بعض المحدثين بينهما، بأن التوجيه يستعمل عندما يكون الإشكال أقرب إلى الصناعة النحوية منه إلى المعنى والتأويل عكسه، ولا أرى فرقاً بينها فكلاهما يقتضي حلاً لمشكل خالف مقتضى الظاهر، ينظر: التأويل النحوي في الحديث الشريف (اطروحة دكتوراه) ١٠ .

(٩) عقود الزبرجد، مقدمة التحقيق ٦١/١ .

(١٠) إعراب الحديث النبوي، مقدمة التحقيق ٤٣ .

(١١)إعراب الحديث النبوي، مقدمة التحقيق ٤٣.

(١٢) مسند أحمد ١٤٠/٥

(١٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي٢٣ وينظر: على سبيل التمثيل ١٧ و٧٢ و٨٠.

(١٤) مسند أحمد ١٦٨/٤

(١٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٨١ وينظر: على سبيل التمثيل ٨٠ و ١٤٧ و ٢١٩.
(١٦) مسند أحمد ٣٨٦/٥.
(١٧) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٨٧ وينظر: على سبيل التمثيل ٦٧ و ١١٥ .
(١٨) مسند احمد ٣٩٠/٦.
(١٩) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث٢٩ وينظر أيضاً على سبيل التمثيل١٣١و٢٠٧ و٢١٨.
(٢٠) ينظر: الكتاب٢/٢٣١- ٢٣٥ وعقود الزبرجد ١١٠/١ .
(٢١) بقية المواضع هي: (أي) للمذكر و (اية) للمؤنث وهما مبنيان على الضم في محل نصب والمقرون بأل نحو ((نحن العرب اسخى من بذل)) والعلم وهو أقلها استعمالاً نحو (انا علياً لا اهاب في سبيل الحق شيئاً))، ينظر: شرح التسهيل ٤٣٤/٣ والمقاصد الشافية ٤٧٠/٥ والنحو الوافي ٩٦/٤.
(٢٢) مسند احمد ٥٦/٤ .
(٢٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث١٠٤ وينظر أيضا على سبيل التمثيل ١٣٦، ٢٠٠، ٢٠١ .
(٢٤) مغني اللبيب ٢٤٤/١- ٢٥٤ .
(٢٥) مسند أحمد ٤٤٥/٥ .
(٢٦) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٦٠، وينظر: هامش المحقق رقم (٥) .
(٢٧) صحيح البخاري ١٧٩/٤ .
(٢٨) سنن ابن ماجه ٩٦١/٢ .
(٢٩) ينظر: جامع المسانيد ١٦٠/٢.
(٣٠) مسند احمد ٣٥٩/٦.
(٣١) اعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٢٢٠ وينظر: على سبيل التمثيل أيضاً ٦٢، ٧٣ ، ٢٣٣.
(٣٢) زوائد مسند أحمد ١٣٤/٥.
(٣٣) ينظر: : المصدر نفسه ٢٢.
(٣٤) مسند احمد ٣٣٥/٣، وقد ورد بلفظ (من كان له ثلاث بنات) .
(٣٥) ينظر: اعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٥٠ .

(٣٦) ديوانه ١٢٧.

(٣٧) ديوانه ٤٦/١.

(٣٨) حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب متو، واحمد محمد السيد ويوسف علي بديوي ومحمود إبراهيم بزال، وصدر عن دار ابن كثير ودار الكلم الطيب في دمشق، وهو مطبوع في هامش كتاب تلخيص صحيح مسلم، ويقع في سبعة مجلدات حوت الكتابين التلخيص في المتن وفي الهامش كتاب المفهم، وكلاهما للمؤلف نفسه.

(٣٩) فقيه ومحدث ومدرس، كان بارعاً في الفقه والعربية وعارفاً بالحديث. ينظر: في ترجمته الوافي بالوفيات ٥٠/٨ ، ونفح الطيب ٦١٥/٢.

(٤٠) المفهم ٨٣/١- ٨٤.

(٤١) ينظر: المفهم ، مقدمة التحقيق١٣/١- ١٥.

(٤٢) ينظر: على سبيل التمثيل المفهم ٣٩٣/١ و ١٣٨/٣ و ٢٨٦.

(٤٣) صحيح مسلم ٣٦/١ .

(٤٤) المفهم ١٣٩/١.

(٤٥) المفهم ١٤٠/١ وينظر: مثل هذا التفصيل على سبيل التمثيل٨٧/١ و١٠٩ و١٥٨.

(٤٦) ينظر: المزهر ٢٩٨/١ والبحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (إطروحة دكتوراه) ١١٨.

(٤٧) صحيح مسلم ٧٤٤/٢ .

(٤٨) المفهم ١١٥/٣ وينظر: أيضاً على سبيل التمثيل ٢٦/٣ و ٧١ و ٨٥ وينظر: رأي ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٧٦ .

(٤٩) صحيح مسلم ٢٣٠٥/٤.

(٥٠) المفهم ٧٥/٦ وينظر: أيضاً على سبيل التمثيل ٥٤٥/٣ و٦٦٣.

(٥١) صحيح مسلم ١٣٠/١.

(٥٢) المفهم ٣٦٢/١ .

(٥٣) صحيح مسلم ٧٧١/٢.

(٥٤) المفهم ١٥٦/٣.

(٥٥) صحيح مسلم ٣٦/١ .

(٥٦) ينظر: المفهم ١٣٣/١ .

(٥٧) ديوانه ٢٠٠/١، وينظر: شرح المعلقات السبع ٤٨.

(٥٨) ينظر: المفهم ١٣٤/١ .

(٥٩) مسند احمد ٣٣٦/٥.

(٦٠) حقق الكتاب مرتين الاولى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، والثانية بتحقيق الدكتور طه محسن، وقد صدر عن وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ؛ إحياء التراث الاسلامي سنة١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. وقد أخذ الدكتور طه محسن الكثير من الاخطاء على التحقيق الاول، ينظر: شواهد التوضيح المقدمة ٧-٨. واعتمدت التحقيق الثاني .

(٦١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٥٨.

(٦٢) المصدر نفسه ، مقدمة التحقيق- ١١.

(٦٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٤١/١ .

(٦٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، مقدمة التحقيق ١١.

(٦٥) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(٦٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦٧) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٤١/١.

(٦٨) شواهد التوضيح ، مقدمة التحقيق ١٥ .

(٦٩) صحيح البخاري ٣٧/١، وروايته (لولا قومك حديث عهدهم بكفر).

(٧٠) شواهد التوضيح ١٢٠ . وينظر: معاني الحروف ١٢٣ وأمالي ابن الشجري ٥١٠/٢ .

(٧١) المقتضب ٧٦/٣ .

(٧٢) ارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣ .

(٧٣) ينظر: شواهد التوضيح ١٢٠- ١٢١ .

(٧٤) ينظر: عقود الزبرجد ١٧٢/٣- ١٧٧ .

(٧٥) صحيح البخاري ٢٦/٣ وروايته (من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً) .

(٧٦)صحيح البخاري ١٣٣/١ وروايته (إذا قام مقامك) .

(٧٧) شواهد التوضيح ٦٧ .

(٧٨) شرح المفصل ١٥٧/٨ .

(٧٩) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٨٠) صحيح البخاري ١٦١/٢ .

(٨١) شواهد التوضيح ٢٤٨.

(٨٢) ينظر: شرح المفصل ١٠٨/٤ .
(٨٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٥/٣.
(٨٤) ملحق ديوانه ٣٠٤/٢.
(٨٥) شواهد التوضيح ، مقدمة التحقيق ١٧.
(٨٦) ينظر: شواهد التوضيح ، مقدمة التحقيق ١٧.
(٨٧) صحيح البخاري ١٧٣/٦. وروايته (ليتني أكون) من دون (يا)
(٨٨) شواهد التوضيح ٥٩ وينظر: على سبيل التمثيل أيضاً: ١١٧ و ١٢٧و ١٥٢ .
(٨٩) شواهد التوضيح ٥٩ .
(٩٠) صحيح البخاري ٤٨/٢ .
(٩١) شواهد التوضيح ١٨٦ وينظر: على سبيل التمثيل ١٣٩، ١٤٣و ١٥٢.
(٩٢) عقود الزبرجد، مقدمة التحقيق ٦٢/١- ٦٣.
(٩٣) صحيح البخاري ١٩٦/٥ .
(٩٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٤٤- ٤٥ .
(٩٥) شواهد التوضيح ٢٢٣- ٢٢٤.
(٩٦) مسند احمد ١٦٣/٥- ١٦٤.
(٩٧) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٧٥.
(٩٨) صحيح البخاري ١٣/٣ .
(٩٩) المصدر نفسه ٢٠/٨.
(١٠٠) شواهد التوضيح ٩٤ .
(١٠١) المصدر نفسه والصفحة نفسها .
(١٠٢) الكتاب ٣٤٢/٢.
(١٠٣) قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء، ينظر: : السبعة في القراءات ٣٣٨.
(١٠٤) ينظر: معاني القران ٢١/٢.
(١٠٥) ينظر: شواهد التوضيح ٩٦- ٩٧ .
(١٠٦) صحيح البخاري ٩٥/٣.
(١٠٧) شواهد التوضيح ١١٢-١١٤ وينظر على سبيل التمثيل ١٧٣.
(١٠٨) صحيح البخاري ٨٦/١ .
(١٠٩) شواهد التوضيح ٢٤٣ وينظر: على سبيل التمثيل ١٥١ و ١٥٧ و ٢١٣ .
(١١٠) صحيح البخاري ١٠٠/١.
(١١١) شواهد التوضيح ١٤١ وينظر: على سبيل التمثيل ١٣٩ و١٥٩ و٢١٣.